

العمل النقابي في الجزائر من الحريات إلى التقييد 2019-1989

ط/د.حسيني فريد

مدرسة الدكتوراه/ منظمات و مناجمت

جامعة الجزائر 2-أبو القاسم سعد الله

farid.hassini@univ-alger2.dz

تاريخ الاستلام: 2025/10/08 تاريخ القبول: 2025/12/15 تاريخ النشر: 2026/01/23

الملخص

ظهرت التنظيمات النقابية في العالم على شكل ردة فعل لتدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية للطبقة العاملة، وهذا نتيجة الأوضاع المزرية والقاسية التي عاشتها المجتمعات في تلك الفترة، فقد جاءت أولى التمثيليات النقابية على شكل اتحادات نقابية في بريطانيا خلال سنوات 1720 باعتبارها مهد التحولات الاقتصادية والتطور الحاصل على مستوى العمل باستبدال الشغل اليدوي التقليدي بالآلة الصناعية بالرغم من ان الاحتجاج من طرف العمال كان على ظروف العمل القاسية وعلى كثرة ساعات العمل والتي تجاوزت 18 ساعة في اليوم من اجل الحصول على مقابل لا يضمن ولا يغني عن جوع.

انتشرت حتى الفوضى و الاحتجاجات في كل الدول الأوروبية مثل فرنسا و ألمانيا باعتبارها دول كبرى صناعيا واقتصاديا، بعدها توسعت المطالب إلى مختلف مستعمرات هذه الدول مطالبتا الحكومات بالتغيير وإيجاد حلول لرفع المستوى المعيشي للطبقات العاملة والقدرة الشرائية من اجل التصدي للفقر والأمراض المنتشرة في هذه البلدان، مما جعل اللجوء إلى تكتلات عمالية على شكل نقابات تدافع عن حقوق الطبقة الكادحة أمرا حتميا لا بد منه. أما ظهور النقابات العمالية في دول العالم الثالث، فمعظمها جاء على شكل تنظيمات مناهضة للاستعمار، لها بعد ثوري تحرري وسياسي، إذ أنها لم تستمد جذورها التاريخية من الصراع الطبقي الاقتصادي، وذلك لان الصناعات الكبرى كانت بعيدة جغرافيا على هذه البلدان من جهة و غياب الوعي النقابي الجمعي للعمال من جهة أخرى، فكانت للمطالب المادية والمعنوية كرفع قيمة الجهد البدني المقابل للشغل وتقليص ساعات العمل هي المطالب السائدة في تلك الفترة.

الكلمات المفتاحية: النقابة-العمل النقابي-الإضراب-الحريات النقابية

Abstract:

Trade unions emerged around the world as a reaction to the deteriorating social and economic conditions of the working class, a result of the dire and harsh conditions experienced by societies during that period. The first trade union representations emerged in the form of trade union federations in Britain during the 1720s, the cradle of economic transformations and the development of labor, with the replacement of traditional manual labor with industrial machinery.

Despite this, workers' protests were primarily against harsh working conditions and long working hours, which often exceeded 18 hours a day, for a wage that was neither sufficient nor sufficient.

The fever of chaos and protests spread throughout European countries, such as France and Germany, major industrial and economic powers. Demands then expanded to various colonies in these countries, urging governments to change and find solutions to raise the standard of living and purchasing power of the working class, in order to combat the poverty and disease prevalent in these countries. This made resorting to labor blocs in the form of unions to defend the rights of the working class an inevitable necessity. As for the emergence of labor unions in the Third World countries, most of them came in the form of anti-colonial organizations, with a revolutionary, liberation, and political dimension, as they did not derive their historical roots from the economic class struggle, because the major industries were geographically distant from these countries on the one hand, and the absence of collective union awareness among workers on the other hand. Thus, material and moral demands, such as raising the value of physical effort in exchange for work and reducing working hours, were the prevailing demands in that period.

Keywords:

Union, union Works, Strike, union freedoms

***المؤلف المرسل: حسيني فريد**

1-مقدمة

عاش المجتمع الجزائري عامة والطبقة العاملة خاصة ظروفًا اجتماعية واقتصادية قاسية خاصة في الفترة الممتدة بين 1919 و 1939 وهذا نتيجة للحرب العالمية الأولى أين ضحى الجزائريون بالنفوس والنفس تحت لواء الاحتلال الفرنسي , بحيث ساهموا في الدفاع عن فرنسا قسرا وقهرا ضد الألمان إذ خسرت الجزائر العديد من الضحايا معظمهم من الطبقة العاملة .

زاد الوضع الاقتصادي تأزما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 و التي مست فرنسا ومستعمراتها عامة و الجزائر خاصة بحيث تأثرت الطبقات الاجتماعية في الجزائر بغلاء المعيشة وانتشار الأمراض والأوبئة وتفشي البطالة والفقر, مما عجل بتبني النضال النقابي و القيام باحتجاجات و إضرابات ضد الإدارات والسلطات الفرنسية في الجزائر من أجل تحسين ظروف المعيشة عامة وظروف العمل خاصة , لكن جهود الطبقات الاجتماعية لم تصل إلى مبتغاهما إلا بعد وصول الجبهة الشعبية إلى الحكم في فرنسا, فاستغل الجزائريون احتكاكهم بالمنظمات النقابية الفرنسية والأوروبية في تطوير وعيهم النقابي تحت غطاء الكنفدرالية العامة للشغل * CGT* .

تكلل الوعي النقابي في الجزائر بعدة احتجاجات وإضرابات في هذه الفترة من بينها إضراب 1920 و 1924 من طرف عمال الموانئ والمرافئ , بحيث شهدت الساحة النضالية الجزائرية تأسيس بعض اللجان النقابية العمالية في 1935 و تأسيس الاتحاد المستقل للعمال المزارعين في 1936 و بعدها جاء تشكيل الهيئة المركزية للقضايا العمالية سنة 1947 تحت رئاسة *عيسات ايدر* .

بعد بيان أول نوفمبر 1954 جاءت القطيعة و انتهاء العلاقة بين الحركة العمالية الجزائرية و الفرنسية ,بحيث تبنت الطبقة العاملة على عاتقها دور النضال التحرري و الثوري و المساهمة جنبا إلى جنب مع جبهة التحرير الوطني في الاستقلال من المستعمر الفرنسي خاصة بعد تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين في 24 فيفري 1956 تحت قيادة الأمين العام *عيسات ايدر* , الذي ساهم في تنظيم صفوف العمال في الانخراط في العمل السياسي والعسكري ضد فرنسا.

استغل الاتحاد العام للعمال الجزائريين الشرعية التاريخية لاحتكار العمل النقابي لعدة عقود في معظم مجالات العمل خاصة المؤسسات الاقتصادية العمومية بعد الاستقلال و بقي الشريك الاجتماعي للسلطة والحكومات المتعاقبة على رأس الدولة الجزائرية، بحيث عاش مختلف البرامج الاقتصادية والاستراتيجيات المسطرة من طرف السلطات الحاكمة ما بين 1962 إلى 1989 إلى ان عاشت الجزائر بعض الصراعات الداخلية ما بين الأزمة الاقتصادية العالمية 1986 إلى إحداث 05 أكتوبر 1988 مما عجل في إقرار دستور 1989 والذي اقر بالتعددية السياسية والنقابية في الجزائر (ناصر جابي، 1988).

طرأت عدة تغيرات في المجتمع الجزائري جراء الأزمات السياسية، الاجتماعية والاقتصادية في الفترة الممتدة بين 1989 و 1999 ، خاصة ما عاشته الجزائر من عشرية سوداء واضطراب على كل المستويات الاجتماعية والاقتصادية بحيث تضررت المؤسسات العمومية الاقتصادية بشكل اثار في المستوى المعيشي للطبقات الاجتماعية عامة والطبقة العاملة خاصة ، بحيث ساهمت هذه الظروف في تنامي الوعي النقابي لدى الفئات العمالية و اجبرها على التكتل في شكل نقابات تدافع عن حقوق العمال المهضومة و الظروف المهنية القاسية و المزرية التي يعيشها العمال في ظل غياب الدور الفعال للاتحاد العام للعمال الجزائريين و الذي كان منهمكا في تلميع صورته لدى السلطات بكونه الوسيط و الشريك الاجتماعي الوحيد ضاربا عرض الحائط المعاهدات الأممية و دستور 1989 ومحتكرا للعمل النقابي العقيم المبني على إرضاء الحكومات و المسؤولين مما مهد لظهور نقابات مستقلة عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين متخذتا منهج ثوري صراعي مبنيا على مبدأ التصعيد في الاحتجاج والإضراب لفرض نفسها في الساحة النقابية و التمثيلية مما اضعف من قوة المركزية النقابية.

ساهمت التغيرات السياسية والاقتصادية في تطور العمل النقابي في هذه الفترة وتصاعدت موجة الإضرابات والصراع بين الطبقة العاملة والحكومات المتعاقبة على السلطة مما استوجب وضع إستراتيجية و خطة لكبح طموح بعض النقابات من طرف الدولة ، و التي وصلت في بعض مراحلها إلى تجميد بعض النقابات العمالية من جهة ومتابعة بعض النقابيين و إحالتهم للعدالة او إلى التصفية الجسدية للبعض الآخر من جهة أخرى، فكل هذه المعطيات أملت علينا واجب البحث و الدراسة السوسيولوجية في واقع العمل النقابي في الجزائر عامة و الحريات النقابية وعلاقتها بظاهرة الإضراب في ظل التغيرات السياسية والاقتصادية من جهة أخرى(جابي ناصر، 2001).

وقع اختيارنا على المؤسسة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية *المديرية العامة* لإجراء الدراسة الميدانية باعتبارها مؤسسة وطنية ذات طابع اقتصادي خدماتي، بها تمثيلية نقابية وجدت بوجود المؤسسة المتمثلة في النقابة أو ما يعرف بالفدرالية الوطنية لعمال السكك الحديدية، دورها و إستراتيجية مسيرة العمل النقابي ودفاعها عن حقوق العمال دفعنا لطرح التساؤلات الآتية :

- 1- ما واقع الحريات النقابية في المؤسسة ومدى تأثيرها على مشاركة العمال في العمل النقابي والسياسي؟
- 2- هل تقييد حريات العمل النقابي الذي تمارسه السلطات يدفع النقابات إلى العودة في كل اللجوء إلى الإضراب أم هنالك عوامل أخرى تدفعهم إلى ذلك؟
- 3- ماذا يدفع بالنقابات العمالية باللجوء للإضرابات ؟ و هل للتوأمة السياسية علاقة مباشرة في اتخاذ قرار الإضراب؟

2-تحديد المفاهيم

أ- النقابة:

يعتبرها *جون كول* مجموعة تتكون من عمال يشتركون في مهنة أو أكثر...انشأت من اجل الدفاع عن مصالح الأعضاء ورعايتهم من الناحية الاقتصادية التي ترتبط بحياتهم اليومية.

يعرفها أيضا *احمد زكي بدوي* على أنها...تنظيم اختياري دائم للعمال يتولى رعاية مصالحهم و الدفاع عن شروط عملهم وتحسين أحوال معيشتهم..

يمكن القول بناء على هذه التعاريف بان النقابة هي : عبارة عن جزء يمثل الكل ,بعبارة أخرى النقابة هي مجموعة من العمال لهم من الكفاءة و الخبرة ما يخول لهم لعب دور الوسيط الإداري و القانوني بين العمال وأرباب العمل ,يكمّن دورها في الدفاع عن حقوق العمال المادية و المعنوية و هدفها تحسين الظروف المهنية و المادية للعمال و تحقيق مطالبهم و تطلعاتهم.

ب-العمل النقابي:

هي الممارسة أو هو عبارة عن عمل أو مهام اوكله لمجموعة من العمال الذين يمثلون زملاءهم في مكان عملهم , وهو عمل قانوني و ديمقراطي لأنه لا يهدف إلى خلق امتيازات خاصة و لأنه يراد منه رفع مستوى و تحسين معيشة العمال.

ت-الإضراب:

قيام العمال أو الموظفون أو أصحاب المهن بالتوقف عن العمل بشكل كلي أو جزئي كوسيلة ضغط لتحقيق المطالب المهنية و المادية, وتختلف الأسباب والظروف التي تؤدي إلى الإضراب, لكن الإضرابات عادة ما يتم اللجوء إليها بعد فشل أو تعثر التفاوض كوسيلة ضغط على أصحاب العمل أو الدولة.

ث-الحريات النقابية:

هو عبارة عن حرية العمال في تكوين تكتلات تنوب عنهم ولهم الحرية في الانضمام إليها من عدمه.

و من خلال أحكام الاتفاقية الدولية للحرية النقابية و حماية حق التنظيم النقابي عرفت الحرية النقابية في المادة 20 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه: "لكل شخص حق في حرية الاشتراك في الاجتماعات و الجمعيات السلمية لا يجوز إرغام أحد على الانتماء إلى جمعية ما", و في المادة 23: "لكل شخص حق إنشاء النقابات مع آخرين و لانضمام إليها من أجل حماية مصالحه (الزير بولعنصر, 2010-2011).

3 – دور النقابة:

دور النقابة الأساسي في القوانين المعمول بها دوليا هو الدفاع عن حقوق العمال الاجتماعية و المادية, لكن في الواقع تلعب أدوارا مختلفة, فهي تلعب دور الوسيط بين العمال و المؤسسات التي يعملون بها و كذلك دور الشريك الاجتماعي للدولة.

أي بمعنى آخر فالنقابة لها مكانة في المنظومة السياسية لأي دولة كانت بحكم تمثيلها لعدد كبير من العمال, ففي بعض الأحيان يكون دورها في المساعدة الاجتماعية للعمال في إطار الأعمال الخيرية و ذلك في توفير بعض المساعدات للمرضى و المحتاجين من العمال.

تشارك النقابة بحكم علاقتها السياسية مع الحكومات في بعض المهام الموكلة لها ,كالرقابة الادارية و السياسية لبعض المشاريع الكبرى و المتعلقة بوسائل الإنتاج و العتاد و كذلك الإنتاجية , و هذه مرتبطة بحجم و مكانة المؤسسة في المنظومة الاقتصادية للدول.

4- الجانب النظري:

ارتأينا إلى تقسيم العمل في الجانب النظري إلى عدة فصول، فالفصل الأول تطرقنا إلى الجانب المنهجي للدراسة، كالإشكالية، الفرضيات، تحديد المفاهيم، الدراسات السابقة و أخيرا، الصعوبات الميدانية و النظرية التي واجهناها خلال الدراسة.

أما الفصل الثاني، فهو يحمل عنوان النقابات العمالية في الفكر الإنساني، أين حاولنا الغوص في تاريخ العمل النقابي، النشأة و التطور عبر مراحل تطور المجتمعات من التقليد إلى الصناعات الكبرى، هذه التطورات الاقتصادية والسياسية ولدت نوعا من الوعي النقابي لدى الطبقة العاملة و هذا نتيجة للممارسة اليومية للمطالب و الدفاع عن الحقوق المضمومة من طرف الإدارات و الحكومات المتعاقبة، دون نسيان المعانات و الحرمان من أبسط الشروط المهنية و المادية الذي يتخبط فيه العمال.

هذه الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية الصعبة التي عاشها العامل ولدت لديهم وعي جمعي، هذا ما عجل في ظهور عدد كبير من التمثيليات و التكتلات النقابية ذات أبعاد إيديولوجية مختلفة باختلاف التيارات السياسية الحاكمة، فبعض هذه النقابات يركز نشاطها على الجانب المادي للمطالب العمالية، كتحسين الظروف المهنية، كزيادة الأجور، تقليص ساعات العمل، كالتيار الثوري، التيار التريديوني، ثم بعد ذلك ظهرت تيارات أخرى مثل الفوضوية النقابية، و الحركة النقابية الاشتراكية و أخيرا الاتحاد الدولي للنقابات الكاثوليكية إلى الاتحاد العالمي للعمال.

انتهجت النقابات الأولى بعد ظهورها استراتيجيات عديدة لمواكبة التطور الحاصل في عالم الشغل و هذا بناء على تبلور الوعي النقابي لدى العمال و المنتسبين لها، بحيث ذكرنا بعض النماذج كبريطانيا التي تعتبر مهد العمل النقابي والثورة الصناعية، أين ظهرت النقابات على شكل اتحادات عمالية سنة 1720، بعدها انتشرت حتى المطالب العمالية و النقابية في مختلف الدول الكبرى و الصناعية كفرنسا و التي تعتبر مهد الثورة أو النهضة الفكرية، بعدها ألمانيا و روسيا إلى أمريكا... حتى جاء الاعتراف الأممي بالحريات النقابية بتشكيلها و الانتساب إليها بعد صدور قانون فالداك روسيار سنة 1884.

هذا الانتشار في تشكيل التكتلات العمالية لم يستثني المستعمرات التابعة للدول العظمى كبريطانيا وفرنسا، ففي شمال إفريقيا، كانت لتونس و المغرب و الجزائر، حصة من بروز نقابات عمالية نتجت عن الاحتكاك المباشر بالنقابات الغربية و انتساب بعض العمال في شركات كبرى بعد الهجرة إلى فرنسا خاصة، هذا الانخراط ولد لديهم وعي نقابي مطلبى مبني على الخبرة المهنية المكتسبة في المعامل و المصانع الفرنسية.

يعتبر التهميش و التمييز الذي عاشه العمال في هذه الدول من بين الحوافز التي عجلت في بروز وعي نقابي نضالي و ثوري ضد الاستغلال و الظروف المهنية القاسية التي عاشها العمال، كل هذه الظروف و التجارب كللت بتأسيس حركات نقابية ثورية تحريرية في بدايتها، فالهدف الرئيسي كان المساهمة إلى جانب جبهة التحرير في الجزائر هو الاستقلال عن فرنسا، بحيث مرت التجربة النقابية بعدة مراحل من بينها الانخراط في صفوف النقابات الفرنسية في الجزائر *الفدرالية العامة للشغل* إلى غاية تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين في 24 فيفري 1956 على يد *عيسات ايدير*، و الذي ساهم في تعبات العمال في النضال الثوري إلى المساهمة في إيصال صوت الجزائر المستقلة إلى أروقة هيئة الأمم المتحدة دبلوماسيا، كل هذا بالتعاون مع نقابات عمالية في تونس و المغرب.

أما الفصل الثالث فكان على تطور الحركة العمالية في الجزائر فقد تبنى الاتحاد العام للعمال الجزائريين عدة احتجاجات و إضرابات من بينها إضراب 5 جويلية 1956 و إضراب 1 نوفمبر 1956 و إضراب الثمانية أيام من 28

جانفي إلى 03 فيفري 1957, كل هذه المظاهر النقابية ساهمت في إيصال القضية الجزائرية إلى كل الدول والشعوب الراغبة في الاستقلال , أما في سنة 1959 في 27 جويلية اغتيل صاحب مقولة* ...ان الاتحاد يحمل بذرة حياة, ولا يمكن توقيع شهادة وفاته ما دامت شهادة ميلاده موقعة بالدماء...* .

عاش الاتحاد العام للعمال الجزائريين كل المراحل و البرامج المسطرة من طرف الدولة بعد الاستقلال في 5 جويلية 1962 , فكانت للشرعية التاريخية و النضالية للاتحاد ورقة رابحة لا يستغنى عنها من طرف الحكومات المتعاقبة, بل و أصبح الشريك الاجتماعي الوحيد للسلطات في ضل التوجه الأحادي للدولة و في خضم الصراعات الإيديولوجية للحكام ,إبتداء من التوجه الاشتراكي والشيوعي إلى غاية النظام الليبرالي .

احتكر الاتحاد العام للعمال الجزائريين العمل النقابي طيلة 27 سنة من تاريخ الجزائر المستقلة, مستغلا شرعيته التاريخية إلى غاية صدور دستور 1989 الذي اقرب تعددية سياسية و نقابية و ذلك بعد انسداد سياسة وحراك شعبي بعد أحداث 5 أكتوبر 1988 و الأزمة الاقتصادية 1986, كل هذه الأحداث حررت قيود الاحتكار النقابي و عجلت في ظهور عدت نقابات عمالية انتهجت استراتيجيات مختلفة عن المركزية النقابية في تعبئة العمال لصالحها في عدة قطاعات حكومية و خاصة.

صدور قانون 14/90 في 02 جوان 1990 المنظم للعمل النقابي وفقا لشروط قانونية نص في مادته الثانية على*...يحق للعمال الأجراء من جهة و المستخدمين من جهة أخرى و الذين ينتمون إلى المهنة الواحدة أو الفرع الواحد...ان ينشؤو تنظيمات نقابية للدفاع عن مصالحهم المادية*...* .

هذه التعددية ساهمة في بروز قوى نقابية جديدة, منفصلة عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين, هذا الانفصال و الانشقاق عن الاتحاد اضربه على المستوى الهيكلي مما اجبره في المؤتمر المنعقد بين 17- و 20 جانفي 1990 عن الاستقلال السياسي و الوصاية الحكومية و دفعه إلى تجديد هياكله و وضع إستراتيجية تواكب التطور في المجتمع الجزائري عامة و المجتمع العمالي خاصة.

ختام هذا الفصل كان على نتيجة انقسام التوجه النقابي في الجزائر بعد دستور 1989 إلى تياران متنازعان , الاول بنى منهجه و نضاله على التشاور*الاتحاد العام للعمال الجزائريين* و الثاني يرى من الصراع و الثورة ضد المسؤولين منهجا مبنيا على التصعيد في الاحتجاج و الإضراب كوسيلة للضغط على الحكومة للاستجابة للمطالب في صورة*النقابات المستقلة*.

بني الفصل الرابع على التنظير السوسيولوجي للنقابات العمالية ,بحيث اعتمدنا في البناء النظري على بعض النظريات التي تخدم بحثنا, كالنظرية الأخلاقية, والنظرية السيكلوجية, ونظرية المضامين الاقتصادية ثم النظرية السياسية و نظرية الصراع الاجتماعي و أخيرا النظرية النسقية باعتبار ان النقابة نسق من انساق التنظيم داخل المؤسسة.

كما تطرقنا في هذا الفصل إلى الاتجاهات السوسيولوجية في تفسير نشأة الحركة العمالية النقابية, كوجهة النظر الوراثية, وجهة النظر الوظيفية, وجهة النظر البنوية, وجهة النظر الإيديولوجية و في الأخير وجهة النظر التغيرية. أما الفصل الخامس فكان بعنوان التحولات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية في الجزائر بين 1963 و 1989 وعلاقة هذه التحولات بالنقابة و الحريات النقابية.

واكب الاتحاد العام للعمال الجزائريين باعتباره النقابة الوحيدة المعترف بها قانونا و دستورا , كل التغيرات التي طرأت على المجتمع الجزائري, سياسيا و اجتماعيا, و حتى اقتصادية , و ذلك بتبنيها لسياسات الدولة في تلك الفترة,إبتداء من نهج الاشتراكية كنظام حكم إلى الليبرالية بكل ايجابياتهم و سلبياتهم في التسيير, و انعكاساتهما على

الطبقة العاملة، مروراً بالبرامج الاقتصادية الإصلاحية بهدف الارتقاء بالاقتصاد الوطني عامة والاستجابة لتطلعات العمال خاصة (زيري حسين، 2011-2012، ص 53-55).

في ختام الجانب النظري، يأتي الفصل السادس تحت عنوان العلاقة بين الإدارة والنقابة وعلاقتها بظاهرة الإضراب في ضل الجو المشحون بين المركزية النقابية والنقابات المستقلة، مستندين في هذا الفصل على بعض المباحث التي تخدم الدراسة خاصة الغوص في العوامل التي ساهمت في ظاهرة الإضراب وكذلك القراءة السوسيولوجية لواقع الاضطرابات العمالية في الجزائر، بعدها يأتي المبحث الخامس أين تناولنا إشكالية ظهور النقابات المستقلة، بعدها يأتي المبحث السادس والأخير في الجانب النظري والذي حاولنا فيه ربط العلاقة بين الحركات الاجتماعية بتنمي الوعي النقابي في الأوساط العمالية في خضم الربيع العربي والحراك الشعبي 2019 و ميلاد مشروع الجزائر الجديدة.

يمكن القول في الأخير ان التشريع الجزائري يدافع عن حقوق العمال خاصة في ممارسة العمل النقابي في مختلف مستوياته، لكن في الواقع يبقى بعيداً عن تطلعات العمال والهدف الأساسي المكرس في المعاهدات الدولية المعمول بها، فيعتبر العمل النقابي في الغالب قضية صراع وقوة من جهة، وعلاقة تضارب المصالح من جهة أخرى وهذا ما تبينه العراقيل الكثيرة التي تعاني منها الطبقة العاملة الجزائرية خاصة بعد العشرية السوداء كالعقوبات التأديبية، الطرد، التحرشات، التمييز المهني... بحيث خلقت صعوبات وعوائق لمنع ممارسة العمل النقابي وإنشاء التكتلات والتمثيلات النقابية. ففي المؤسسة التي لا يخطر فيها العمال في التنظيمات النقابية خوفاً من العقاب وانتقام الإدارة يؤثر بشكل كبير على حمايتهم الاجتماعية والمهنية والقانونية، إذن فقد تطرح هذه التغيرات تساؤلات جوهرية حول دور ومستقبل الطبقة العمالية وتنظيماتها النقابية، رغم ما تحتله هذه الأخيرة من مواقع متقدمة في الجزائر، إلا أن ما تواجهه في نفس الوقت من العقوبات والتحديات يمكن أن ترهن الدور الذي وجدت من أجله.

5- تداعيات التعددية وأزمة النقابات المستقلة

استطاعت العديد من التكتلات العمالية تأسيس نقابات مستقلة عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين، منتهجت إستراتيجية الطلاق والابتعاد عن التغطية والحماية السياسية من الأحزاب لكنها فشلت معظمها في هذا المسعى، وذلك نتيجة للعراقيل البيروقراطية في منح الاعتمادات القانونية، وهذا لارتباط بع هذه النقابات بالحركات الاجتماعية ذات الطابع الثقافي والديني كحال النقابة الإسلامية للعمل *SIT* والذي ارتبط وجودها بحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ *FIS* الذي استطاع الاستحواذ على العديد من القواعد العمالية في مختلف المؤسسات العمومية الاقتصادية والإدارية بعد نجاحه في انتخابات جوان 1990، والتي تم تجميد عملها بعد سنتين من الوجود سنة 1992 وذلك بعد إقاف المسار الانتخابي.

حاولت الكثير من الحركات الاجتماعية استغلال الاضطراب الحاصل على المستوى السياسي واستغلال الأزمة الاجتماعية والسياسية التي يتخبط فيها المجتمع الجزائري في تلك الفترة لبسط وجودها وفرض سيطرتها على المستوى الوطني وتعبئة الجماهير لصالحها، إلى أن السلطات أطفأت كل المحاولات وأخمدت كل شرارات بحجة الاستقرار الأمني والسياسي للجزائر.

استفاد الاتحاد العام للعمال الجزائريين في هذه الفترة من الانسداد وتجميد كل مساعي الحركات النقابية المستقلة، خاصة بعد الأزمة الداخلية التي عاشها الاتحاد من عزوف الكوادر في الانخراط فيه والاستقالات للكثير من إطاراته، أين استطاع تجديد دماء الاتحاد بمنخرطين جدد خاصة المتخرجين حديثاً من الجامعات مستغلاً ارتباط بعض المنظمات الطلابية بالحزب الحاكم *جبهة التحرير الوطني* FLN*.

بقي الصراع قائما بين الاتحاد العام للعمال الجزائريين و النقابات المستقلة في استقطاب الطبقة العاملة و محاولتهم جمع اكبر عدد من المخربين، الشيء الذي قسم العمال إلى مساند و معارض للاستقلال عن الاتحاد و الانخراط فيه، بالرغم من الاضطراب السياسي و الاقتصادي القائم إلى غاية انتهاء الفترة الممتدة ما بين 1989 و 1999 و حتى بعد مجيء حكم السيد عبد العزيز بوتفليقة، فقد بقيت الانسداد على حاله بالنسبة للنقابات المستقلة. استفاد الاتحاد العام للعمال الجزائريين في فترة حكم بوتفليقة إذ انه أصبح الشريك و الممثل الوحيد للعمال لدى السلطات تحت اسم الثلاثية* الاتحاد ممثلا للعمال-أرباب العمل -الحكومة*، بحيث عرفت هذه الفترة عدة إضرابات عمالية*مطلبية* بالخصوص قادتها النقابة المستقلة في إطار مخطط كسر العظام و فرض الوجود في الساحة النقابية خاصة في العهدة الرابعة للحكم البوتفليقي*2009/2019 التي عرفت إضرابات عمالية كثيرة تحت غطاء الثورات الشعبية المسماة*بالربيع العربي* أو الربيع الجزائري* أو بمسمى آخر*أزمة الزيت و السكر* أين استغلت النقابات المستقلة مشاركتها في الإضراب من اجل تعزيز و جودها في الميدان و شاركت في مشاورات و حوارات وطنية نادى إلى تمديد العهدة الرابعة إلى الخامسة لكم بوتفليقة أين أشعل فتيل الإضرابات من جديد مما اخرج ملايين الجزائريين إلى الشارع* في اطار ما يسمى بالحراك الشعبي*للمطالبة بالتغيير في السلطة (محمود ايت مدور، 2013، 2-2014، ص9-10).

6- الربيع العربي وعلاقته بتنمي الوعي النقابي وتصعيد ظاهرة الإضراب في الجزائر

تعد الثورات الشعبية في المجتمعات العربية خلال السنوات الأخيرة حدثا إعلاميا و سياسيا عالميا، بحيث و صل صيته إلى معظم الدول العربية المعروفة بالكم بالاستبدادي، أين رفعت فيه شعارات*الشعب يريد التغيير*، هذا المد الشعبي استغلته الدول الكبرى كأمركا و بريطانيا في إسقاط الأنظمة المعادية لها * كالعراق-ليبيا-سوريا- تونس والجزائر* اذ استطاعت تنحية كل الرئيس العراقي في 2003 و زين العابدين بن علي في تونس في جانفي 2011 و معمر القذافي في ليبيا في أكتوبر 2011.

صمد الحكم في الجزائر في هذه الفترة أمام محاولات إسقاط النظام إلى غاية 2019 في الموجة الثانية من الربيع العربي تحت شعار ما يسمى بالحراك الشعبي ورفض العهدة الخامسة لرئيس المخلوع عبد العزيز بوتفليقة. شهد الشارع الجزائري غليان شعبي و تعبئة جماهيرية كبيرة في 2019، بعد صدور قرار ترشح بوتفليقة للعهدة الخامسة أين قوبل بالرفض من طرف الملايين في افريل 2019 و بعدها جويلية 2019 رافضيين لأي شكل من أشكال تمديد العهدة الرابعة أو الترشح لعدة خامسة، بالرغم من ان الهدف الأساسي للجماهير هو تغيير النظام الحاكم جذريا و الذي ساد منذ 1962.

استغلت النقابة المستقلة هذه الفرصة بإعلان العديد من الإضرابات العمالية بداية من 22 فيفري 2019، و إضراب أكتوبر 2019 و الذي لقي صدى كبير لدى الطبقة العاملة مما اكسبها شعبية لدى الفئات العمالية و اخلط أوراق الاعتماد للاتحاد العام للعمال الجزائريين بحيث فقد الكثير من الكوادر و الإطارات جراء عدم مشاركته جنبا إلى جنب مع العمال في الحراك الشعبي و رفضه فكرة العصيان للسلطة.

جاء الإعلان عن الانتخابات الرئاسية في ديسمبر 2019 و التي زفت بالرئيس عبد المجيد تبون على رأس السلطة في الجزائر، و ذلك بعد سلسلة طويلة من المشاورات مع الأطراف السياسية و النقابية الفاعلة في البلاد، تمت المصادقة على تعديل الدستور الجزائري بعد استفتاء نوفمبر 2020 أين طرح الرئيس الجديد مسار المشاورات مع النقابات العمالية من اجل إعداد مسودة قانون متعلقة بالعمل النقابي و الحريات و فصل العمل النقابي عن العمل

السياسي و التوأمة مع الأحزاب السياسية بهدف وضع حد للخروقات القانونية و استغلال الانتماء للنقابات في المواعيد الانتخابية مستقبلا.

عارضت النقابات المستقلة مشروع مسودة قانون العمل النقابي و حرياته، المصادق عليه من طرف البرلمان الجزائري بالإجماع تحت رقم 02-23 المؤرخ في ابريل 2023، أين طالبات النقابات بسحب هذه المسودة بحيث اعتبرته جريمة في حق المكاسب الشرعية للعمل النقابي منذ الاحتلال الفرنسي، و هو ما اعتبره القادة و النشطاء النقابيين بمحاول امتصاص قوة النقابات المستقلة و ذلك بعد مشاركتها القوية في الحراك و الإبان عن قوة عمالية تستطيع زعزعة السلطات في حالة الانفلات و التصعيد في الاحتجاجات و الإضراب (الزيري حسين، -2011-2012).

7-النقابات التي تنشط في إطار القانون، وكذا النقابات التي لم تستوف، فيها الشروط القانونية.

النقابات التي تنشط في إطار القانون والمقدر عددها ب17:

11الإتحاد العام للعمال الجزائريينUGTA

2النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العموميةSNAPAP

3النقابة الوطنية للأسلاك المشتركة والعمال المهنيين للتربية الوطنيةSNCCOPEN

4النقابة الوطنية للأساتذة الباحثين الإستشفائيين الجامعيينSNECHU

5النقابة الوطنية لممارسي الصحة العموميةSNPSP

6النقابة الوطنية لممارسين الأخصائيين في الصحة العموميةSNPSSP

7النقابة الوطنية الجزائرية للنفسانيينSNAPSY

8النقابة الوطنية للشبه الطبيSPA

9النقابة الوطنية لأساتذة الشبه الطبيSNPEPM

10النقابة الوطنية للبيطرة موظفي الإدارة العموميةSNVFPA

11النقابة الوطنية للقضاةSNM

12المنظمة الوطنية للصحافيين الرياضيينONJSA

13النقابة الوطنية لمستخدمي الملاحة التجارية الجزائريةSNPNCA

14النقابة الوطنية لتقني صيانة الطائراتSNTMA

15نقابة الطيارين التقنيين الجويين الجزائريينSPLA

16النقابة الوطنية لقضاة مجلس المحاسبةSNMCC

17النقابة الوطنية لمستخدمي الملاحة الجويةSNPCA

أما النقابات التي لم تتوفر فيها الشروط القانونية والمقدر عددها ب13 هي:

1النقابة المستقلة لمستخدمي الشؤون الخارجيةSAPAE

2الإتحاد الوطني لمستخدمي التربية والتكوينUNPEE

3النقابة المستقلة لعمال التربية والتكوينSATEF

4النقابة الوطنية لعمال التربيةSNTF

5النقابة الوطنية المستقلة لأساتذة التعليم الثانوي والتقنيSNAPEST

6المجلس الوطني المستقل لمستخدمي التدريس للقطاع ثلاثي الأطوار للتربيةCNAPESTE

7النقابة الوطنية للأطباء العامون للصحة العموميةSNMGSP

8 النقابة الوطنية للصحفيين SNJ

9 النقابة الوطنية للتقنيين في الإلكترونيك والكهروتقنية للأمن الجوي SNESA

10 المجلس الوطني المستقل للأئمة وموظفي قطاع الشؤون الدينية والأوقاف CNAIFSARW

11 النقابة الوطنية لعمال التكوين المهني SNTFP

12 النقابة الوطنية للديوان الجزائري المهني للحبوب SNOAIC

13 المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي CNES .

8-نبذة تاريخية عن المؤسسة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية

1- نشأتها:

نشأت الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية عام 1976م تحت قرار رقم : 28176 الصادر يوم 25 مارس 1976 وهي مؤسسة عمومية صناعية وتجارية " م. ع. ص. ت " ذات معنوية في القانون العام، وهي موضوع تحت وصاية الوزير المكلف بالنقل.

2- مقرها:

يقع مقر الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية بـ شارع محمد الخامس بالجزائر ويمكن أن يحول إلى مقر آخر من التراب الوطني باقتراح من المدير العام.

3- تطورها التاريخي :

- يعود تأسيس الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية إلى نصف القرن 19 في فترة الاستعمار بهدف رئيسي وهو نقل المواد الأولية.
- في سنة 1860م تم إنشاء أول شبكة تربط بين الجزائر والبليدة وبعدها عرفت الشبكة تضاعف كبير بفضل مساعدات القطاع الخاص.
- منذ سنة 1938م أصبحت الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية تخضع إلى المراقبة من طرف الدولة وكانت تحت تصرف الفرنسيين.
- في 17 جوان 1963م أنشئت الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية.
- في 25 مارس 1976م أنشئت الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية على هيئة مؤسسة عمومية.
- في سنة 1986م قامت الشركة بإعادة هيكلها التنظيمي.
- في ديسمبر 1990م أصبحت على هيئة مؤسسة عمومية اقتصادية ,خدماتية وتجارية.

2- مهامها :

- مهمتها تشمل على النقل العمومي للمسافرين والبضائع الذي أسند إليها في إطار تنظيم النقل البري.
- تكلف في إطار المخطط الوطني بتطوير الشبكة العمومية للسكك الحديدية واستغلالها وصيانتها وتوسيعها.

• **جدول رقم 01:** يمثل الموارد البشرية لمجتمع البحث.

الفئات السوسيو مهنية	التكرار if	النسبة %
إطار	90	30%
عون تحكم	75	25%
عون تنفيذ	135	45%
المجموع	300	100%

• **جدول رقم 2:** عدد المنخرطين في النقابة سنة 2019

الانخراط في النقابة	التكرار fi	النسبة %
منخرط	173	86.5%
غير منخرط	27	13.5%
المجموع	200	100%

• **جدول رقم 3:** عدد الإضرابات والاحتجاجات العمالية في النقابة بين 2009 و 2019

النقابة	عدد الإضرابات والاحتجاجات
النقابات المستقلة	111
الاتحاد العام للعمال الجزائريين	17

جدول رقم 4: عدد إضرابات المؤسسة الوطنية للسكك الحديدية بين 2009 و 2019 (أرشيف المؤسسة الوطني للنقل بالسكك الحديدية، مديرية الموارد البشرية، 2023)

النقابة	عدد الإضرابات
الاتحاد العام للعمال الجزائريين	02
النقابة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية	08

المصدر/ مديرية الموارد البشرية- --الفدرالية الوطنية للنقل بالسكك الحديدية

9- أهم النتائج المتوصل إليها:

- ظهور النقابات العمالية جاء كردة فعل لتدهور الظروف المهنية و المادية للطبقة العاملة .
- أولى التكتلات العمالية على شكل اتحادات عمالية ،ظهر في بريطانيا في 1720 سنة بعدها إلى باقي دول العالم.

-النقابات العمالية مطلوبة الأهداف في الدول الصناعية الكبرى،مسعها كان تحسين ظروف العمل،تحسين الأجور، وتقليص ساعات العمل اليومية.

- التوجه الصناعي للمجتمعات الأوروبية و الانتقال من النظام الإقطاعي إلى النظام الليبرالي و الرأسمالي ساهم في ظهور صراع و نزاعات بين المالكين لرأس المال *البرجوازية* و الطبقة العاملة*البروليتارية* نجاح الطبقة العاملة في استرجاع الحقوق و تحقيق مكاسب مادية و معنوية في ضل هذا الصراع،خاصة بعد نجاح التجربة النقابية في بريطانيا، ساهم في انتشار حى النقابات في كل دول العالم الكبرى و مستعمراتها. تبلور الوعي النقابي لدى الطبقة العاملة جراء تدهور الظروف المهنية و الاقتصادية و حتى الاجتماعية للعمال، ساهم في بروز تكتلات عمالية و تمثيلات نقابية في العالم .

-تقييد العمل النقابي و محاربته من طرف الحكومات و أبواب العمل، زاد من عزيمة العمال في التوجه للعمل النقابي و بناء تنظيمي يحقق مطالب و تطلعات الطبقة العاملة.

-ظهور النقابات العمالية في البلدان المستعمرة، مثل تونس، المغرب و الجزائر مرتبط باحتكاك العمال بالخبرات الأجنبية باعتبار هذه البلدان مستعمرات اوروربية عامة و فرنسية خاصة.

-هجرة العمال من شمال إفريقيا إلى الدول الأوروبية و العمل في المصانع الكبرى، ساهم في تبلور الوعي النقابي لدى هذه الفئة، مما ساعدها على نقل خبراتها إلى بلدانهم الأصلية، و بعدها تشكيل نقابات عمالية تدافع عنهم.

- تطور الصراع بين الطبقة العاملة و أبواب العمل، أعطى دافع للحكومات و الإدارات لمحاولة احتواء النقابات و السيطرة عليها و إجبارها على العمل لصالحها من جهة،و أعطت قوة و عزيمة للعمال و النقابات في مواصلة تنظيم صفوفهم من اجل تحقيق المطالب و تحسين الظروف الاقتصادية و الاجتماعية.

- سيطرت البعد الثوري و التحرري على العمل النقابي في الجزائر، و الابتعاد عن المسار المطمئني خلال الفترة ما بين 1956 إلى غاية 1962، بهدف المساهمة في تعبئة العمال في العمل المسلح و العمل الدبلوماسي الذي يخدم الثورة التحريرية.

-واكبت النقابات العمالية في الجزائر كل التطورات و التحولات الحاصلة في المجتمع قبل ، أثناء و بعد الاحتلال الفرنسي ،مكتسبتا وعيا نقابيا ساعدها على الدفاع عن مساعي و مطالب الفئة العمالية من جهة و تبني استراتيجيات مسيرة للوضع السياسي و الاقتصادي السائد لكل مرحلة.

-استفاد الاتحاد العام للعمال الجزائريين من شغور الساحة النقابية ، و استيلائها على التمثيل النقابي في إطار الحزب الواحد، و استغلال الشرعية التاريخية في التأسيس ليكون الممثل الوحيد و الشرعي للعمال.

-عرف الاتحاد العام للعمال الجزائريين عدة اضطرابات تنظيمية، من استقلالات و عدم رغبة الكوادر في الانخراط في الاتحاد العام للعمال الجزائريين، جراء التوجه السياسي للنقابة و العمل لصالح السلطات و التوجهات السياسية للدولة.

-ساهمت الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1986 و أحداث أكتوبر 1988 في الجزائر تغير خارطة العمل النقابي و أشعلت فتيل الصراع الاجتماعي جراء تدهور الأوضاع الاقتصادية و السياسية مما أدى إلى حراك اجتماعي اقتصادي ناد إلى الإصلاح و التغيرات في المنظومة السياسية و الاقتصادية.

-ساهمت أحداث 5 أكتوبر 1988 في إقرار دستور جديد، يضمن التعددية السياسية و النقابية، بعد سنوات سيطرة الحزب الواحد*الآفان* على الساحة السياسية و *الاتحاد العام للعمال الجزائريين على الساحة النقابية. بالرغم من العراقيل الادارية و البيروقراطية التي وضعتها السلطات ضد النقابات المستقلة عن الاتحاد.

-عرف العمل النقابي ركودا خلال العشرية السوداء في الجزائر، مما أعطى متنفسا للسلطات لإيجاد حلول إستراتيجية للتعامل مع النقابات من جهة، و للاتحاد العم للعمال الجزائريين لإعادة تنظيم صفوفه و تبني إستراتيجية جديدة لاستقطاب المنخرطين في صفوفها.

-استطاعت النقابات المستقلة عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين، فرض نفسها في الساحة بإتباعها إستراتيجية جديدة مبنية على التصعيد و التهديد بالإضراب كوسيلة للضغط على السلطات من اجل تحقيق مطالب منتسبيها، و الهروب عن سياسة الانصياع للسلطات من اجل استقطاب منخرطين من الكوادر و الإطارات المنشقين عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين.

-واصل الاتحاد العام للعمال الجزائريين في إستراتيجية التقرب و التودد للسلطات العليا في البلاد و لعب دور الوسيط و الشريك الاجتماعي للطبقة العاملة بالرغم من مناداة مناضليها للانفصال عن التوأمة السياسية و التوجه للبعد المطلبى فقط من اجل تحقيق مطالب العمال .

-حققت النقابات المستقلة في الجزائر عدة انجازات مما سمح لها بالتواجد في عدة قطاعات كانت حكرا على الاتحاد العام للعمال الجزائريين، خاصة بعد أحداث 2011 و 2012 المعروف بأزمة*السكر و الزيت*، أين شاركت هذه النقابات في مظاهرات و نادت إلى عدة إضرابات على المستوى الوطني، أين حصلت على تزكية من طرف الطبقة العاملة لجراتها على معارضة السلطات العليا في البلاد.

-مارست السلطات العليا في الجزائر سياسة الرقابة و المبتاعات القضائية على بعض النقابات و القادة النقابيين في هذه الفترة من اجل ترهيب النقابيين و الحد من ممارساتهم و التي أدت إلى تعبئة الجماهير في الإضرابات و المظاهرات على حسب اعتقاد السلطات.

-استغلت النقابات المستقلة في الجزائر أجواء و أحداث الربيع العربي في بعض الدول العربية ، و الذي ساهم في إسقاط عدة أنظمة سياسية، بالمشاركة في العديد من الإضرابات العمالية بداية من 22 فيفري 2019، و إضراب أكتوبر 2019 و الذي اكسبها شعبية لدى الفئات العمالية و اخلط أوراق السلطات العليا مما اجبرها على اعترافها بالنقابات المستقلة و مشاركتها في المشاورات الوطنية و لو بصفة محدودة، لم ترتقي إلى تطلعات النقابيين .

-بقي الاتحاد العام للعمال الجزائريين محتكرا العمل النقابي في كبرى الشركات الاقتصادية، كالشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية، تحت إشراف الفيدرالية الوطنية للنقل بالسكك الحديدية التابع للاتحاد العام للعمال الجزائريين، باسقاطا سياسيتها المبنية على الولاء للسلطة، مبتعد عن تطلعات الفئة العمالية و بعيدتا عن تحقيق المطالب و تطلعات العمال في تحسين المستوى المعيشي و الظروف المهنية.

-استطاعت النقابة على مستوى المؤسسة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية، تمثيل العمال بحكم علاقتها الحسنة مع الإدارة و توأمتها السياسية مع حزب جبهة التحرير و كذلك العلاقة الجيدة بين بعض إطارات النقابة و السلطة الحاكمة، بالرغم عدم تلبية كل المطالب العمالية التي لم ترتقي إلى مستوى تطلعاتهم، خاصة المادية منها* كرفع الأجور*.

-ساهم الحراك الشعبي في الجزائر* 22 فيفري 2019* من تنمي الوعي النقابي في أوساط العمال، خاصة وقفة النقابات المستقلة إلى جانب العمال و المجتمع عامة، في تحسين المستوى المعيشي للعمال بزيادات في الأجور و التي أقرتها السلطة من اجل إخماد فتيل الحركات الشعبية في الشارع الجزائري.

-توسعت صلاحيات النقابات العمالية خاصة بعد حراك 22 فيفري 2019، إذ أصبحت شريكا اجتماعيا فوق العادة' لها صلاحيات في معظم الملفات المتعلقة الحياة المهنية و الاجتماعية و حتى الاقتصادية للعمال، كتقديم الخدمات

الاجتماعية للعمال في حالة المرض...و حق التدخل في صلاحيات الإدارة فيما يخص السكنات الاجتماعية و الوظيفية, بحيث وصل إشراك النقابات فيما يخص المشاورات السياسية مع السلطة.

- تقليص حدة التصعيد في الإضراب من طرف السلطات و الإدارات , وذلك باستعمال سياسات التهديد و الترهيب وحتى المتابعات القضائية للممثلين النقابيين على مستوى المؤسسات الكبرى و القطاعات الحساسة, هذه الممارسات تعتبر انتهاكا قانونيا للاتفاقيات الدولية والوطنية المتعلقة بحريات العمل النقابي خاصة دستور 1989.

-تعديل قانون العمل النقابي و حرياته, المصادق عليه من طرف البرلمان الجزائري بالإجماع تحت رقم 02-23 المؤرخ في ابريل 2023, تعتبره النقابات تقييدا للحريات النقابية و العمل النقابي, يمكن اعتباره من بين المؤشرات الأساسية للتصعيد من حدة الإضرابات العمالية مستقبلا (كاف موسى 2009-2010).

الخاتمة

عاشت الجزائر أزمة سياسية و اقتصادية خانقة جراء الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1986 و التي أدت إلى أحداث أكتوبر 1988 في إطار ما يسمى بالربيع الجزائري على حد قول *الأستاذ ناصر جابي*, أجبرت السلطات العليا على إحداث تغير في استراتيجيات التسيير في كل المجالات و على كل الأصعدة, خاصة الاقتصادية و السياسية.

كلل هذا التغير و الإصلاح على المستوى السياسي بإقرار دستور 23 فيفري 1989 و الذي مهد لتعددية سياسية و نقابية و التي فتحت الطريق لظهور تكتلات نقابية جديدة بديلة للتمثيل التقليدي في ضل الحزب الواحد و النقابية الأحادية المتمثلة في الاتحاد العام للعمال الجزائريين, بحيث ضمنت المادة 39 من دستور 1989 الحرية في إنشاء جمعيات و نقابات عمالية و المادة 54 التي تضمن حق الإضراب, بعدها جاء قانون 14/90 المؤرخ في 02 جوان 1990 الذي اقر بالتعددية النقابية.

اختلفت استراتيجيات العمل النقابي بين النقابات المستقلة و المركزية النقابية*الاتحاد العام للعمال الجزائريين* في التوجه, بحيث اتسمت النقابات المستقلة بالبعد الثوري الصراعي مع السلطة و الإدارات منتهجتا سياسية الإضراب كوسيلة للضغط على المسؤولين بالاعتراف بها كشريك اجتماعي من جهة و تحقيق تطلعات و مطالب العمال من جهة أخرى, أما الاتحاد العام للعمال الجزائريين فبقي على سياسة الحوار و التشاور مع السلطة من اجل تحقيق أهدافه.

واجهت النقابات العمالية عدة عراقيل في هذه الفترة, بحيث عرفت فترة 1992 و 2002 *عشرية سوداء*, ركودا على مستوى التمثيل النقابي, خاصة بعد اغتيال السيد*عبد الحق بن حمودة* الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين في 28 جانفي 1997, و التي كانت نكسة و ضربة موجعة للنقابات عامة و الطبقة العاملة خاصة, إذا كان الاب الروحي و الممثل الشرعي و القدوة المثالية في العمل النقابي.

سيطرت السلطة في الجزائر على العمل النقابي و قيدت الحريات النقابية ما بين 2001 إلى غاية 2011, وذلك بالإبقاء فقط على الاتحاد العام للعمال الجزائريين كشريك اجتماعي و حيد الممثل للطبقة العاملة في إطار ما يسمى بالثلاثية و إبعاد النقابات الأخرى عن المشهد السياسي و النقابي في الجزائر في ضل حكم الرئيس *عبد العزيز بوتفليقة*, إلى غاية تهديد *الربيع العربي -الجزء الاول* السلطة و الخوف من انتقال العدوى من الدول العربية إلى الجزائر, و التي أثمرت بإضراب 2011 و 2012 المسى بأزمة *الزيت و السكر* و التي أجبرت السلطات إشراك

النقابات المستقلة في المشاورات نضرا لمشاركة هذه الأخيرة في تعبئة مناضليها في الإضرابات و المظاهرات التي جابت شوارع عدة ولايات وطنية .

شهد المجتمع الجزائري عودة بوادر الربيع العربي-الجزء الثاني* بعد الانسداد السياسي في 2019, بعد الإعلان عن رغبة النظام تمديد العدة الربعة للرئيس بوتفليقة و التي واجهها الشارع الجزائري بالرفض و الاحتجاج في الشوارع, بالرغم من المحاولات الفاشلة من طرف النظام الحاكم بتمرير برامج التغير من التمديد إلى العدة الخامسة, هذه الظروف استغلتها النقابات المستقلة في المشاركة في الإضراب و تعبئة الطبقة العاملة في المشاركة ميدانيا بالإضراب ضد الظروف المهنية الصعبة و القدرة الشرائية المتدهورة بالرغم من البحبوحة المالية التي عرفتھا الجزائر مستغلنا عدم الاستقرار السياسي في تلك الفترة.

فرضت السلطات قيودا على العمل النقابي في الجزائر خاصة الشطر المتعلق بالإضراب و الاحتجاج بعد أحداث الحراك الشعبي 22 فيفري 2019, خاصة بعد النجاحات التي أتت بها النقابات المستقلة من استقطاب عدد كبير من المنخرطين فيها من الكوادر و الإطارات, و كذلك حصولها على اعتراف السلطة كشريك في المشاورات السياسية, إلا ان تعديل القانون الخاص بالعمل النقابي و حرياته في 23 افريل 2023 تحت رقم 23/02 المعدل للقانون السابق يعتبر تقييدا قانونيا للحريات النقابية و العمل النقابي, و الذي يراه النقابيون مؤشرا لمراقبة العمل النقابي من طرف النظام الحاكم و مقيدا للحريات النقابية.

في الأخير , يمكن القول بان العمل النقابي في الجزائر يبقى حبيس النظام السياسي, بحيث تبقى النقابات تواجه معضلات التميع و التهميش من طرف السلطات, و محاولة تقييد الحريات النقابية من اجل التحكم في عملها وإخماد فعاليتها في الميدان , لكن استمرارها و قوتها يكمن في نجاعة استراتيجيات المجابهة ضد الأنظمة الحاكمة من جهة وتحقيق مطالب و تطلعات الطبقة العاملة من جهة أخرى (إيمان النمى, 2014.)

قائمة المراجع

- 1- جابي ناصر، مساهمة في سوسيولوجية النزاعات العمالية، الإضرابات العمالية في الجزائر 1969-1986، أطروحة الدكتوراه الحلقة الثالثة في سوسيولوجية العمل، قسم علم الاجتماع، 1988.
- 2- منير بوروبة النقابات المستقلة في ظل الحريات النقابية في الجزائر، دراسة عينة لمجلس ثانوية العاصمة، رسالة ماجستير في علم الاجتماع السياسي، الجزائر، 2009.
- 3- جابي ناصر، الجزائر من الحركات العمالية إلى الحركات الاجتماعية، نشر المعهد الوطني للعمل، الجزائر، 2001.
- 4- زيري حسين، النقابات المستقلة-قراءة في النشاط النقابي للنخب النقابية في الجزائر، ملخص رسالة دكتوراه في علم الاجتماع، قسم علم الاجتماع، 2011-2012.
- 5- محمود ايت مدور، الحركة العمالية في الجزائر من بداياتها الأولى إلى غاية 1954، بين النضال النقابي و الكفاح التحرري، مذكرة دكتوراه، جامعة الجزائر 2، 2013.
- 6- الزوبر بولعناصر، الحركة النقابية في الجزائر في ظل التجربة الديمقراطية 1990-2010، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010.
- 7- بهية اقنون، تطور الحركة النقابية في الجزائر من الأحادية إلى التعددية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والاتصال، 2004.
- 8- إيمان النمى، دور النقابات العمالية في صنع سياسات الحماية الاجتماعية في الجزائر-دراسة مرحلة التعددية النقابية- دار ناشري للنشر الإلكتروني، 2014.
- 9- خلوفي بغداد، الحركة العمالية الجزائرية ونشاطها اثناء الثورة التحريرية 1954-1962
- 10- سعد توفيق. عزيز البزاز، تطور الحركة العمالية و النقابية في الجزائر بين 1830 و 1962، مج 15، ع 05، جامعة الموصل، العراق، 2012.
- 11- محمود ايت مدور، الحركة النقابية المغاربية بين 1956-1962-الجزائر و تونس نموذجاً، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2013.
- 12- لوفران جورج، الحركة النقابية في العالم، تر. الياس مراعي، منشورات عويدات بيروت-باريس، ط 2، 1980.
- 13- كولان جاك، الحركة النقابية في لبنان 1919-1946، دار الفارابي، بيروت، 1974.
- 14- كول ج د ه، الحركة النقابية، تر، سيد حسن محمود، مر، محمود فتحي عمر، الدار القومية للطباعة و النشر.
- 15- كاف موسى، إستراتيجية العمل النقابي في ظل التغيرات السوسيو-اقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 2، 2009-2010.